كلمة

معالي السيد أحمد أبو الغيط

الأمين العام لجامعة الدول العربية

في

اجتماع وزراء الزراعة العرب المخصص لموضوع

"الأمن الغذائي العربي والتمويل"

مقر الأمانة العامة – القاهرة: 26 سبتمبر 2023

أصحاب المعالي والسعادة،

الحضور الكريم،

يطيب لي بداية أن أرحب بكم هنا في مقر جامعة الدول العربية لحضور هذا الاجتماع المهم.. الذي سيتناول أحد ملفات الأمن القومي العربي.. وأعني هنا الأمن الغذائي... واسمحوا لي أن أتقدم بخالص الشُكر لكل من لبّى دعوتنا بالحضور.. آملاً أن نخرج بتوصيات عملية تخدم المصالح العربية على النحو الذي نتطلع إليه جميعاً.

إن الأمن الغذائي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي.. وقد ضاعفت الأحداث الأخيرة من اهتمام الحكومات العربية بهذا الملف...لاسيما بعد أن كشفت جائحة كورونا خطورة الاعتماد على سلاسل الإمداد العالمية، كما أظهرت بعدها الحرب في أوكرانيا ضرورة الاستعداد لتراجع الواردات، وبخاصة من الحبوب التي تمثل لوحدها نصف فجوة الغذاء العربية...فضلا عن التأثيرات السلبية الشديدة لارتفاع الأسعار على نحو مفاجئ.

وكما تعلمون، فقد أعدت جامعة الدول العربية على مدار العقود الماضية عدداً من الاستراتيجيات والخُطط المتعلقة بالأمن الغذائي العربي.. كان آخرها ما تضمنته مخُرجات قمة الجزائر 2022.. والتي أذكّر في هذا الصدد أنها اعتمدت استراتيجية

التنمية الزراعية العربية المســـتدامة (2020- 2030) والبرنامج العربي لاســتدامة الأمن الغذائي، ومشــروع تحســين نوعية القمح المنتج محلياً، ومبادرة تطوير تقنيات المحاصيل الكبرى.. وغيرها من الخطط.

وقد كلّفت القمة العربية في ذات الصدد الأمانة العامة للجامعة ومؤسســات العمل العربي المشــترك والقطاع الخاص العربي باتخاذ التدابير اللازمة لتفعيل تلك البرامج واستكمال خطط تنفيذها بالتعاون مع الدول الأعضاء.

إن اجتماعنا اليوم يهدف بشــكل أســاســي إلى الإجابة على أسئلة مُلحّة تتعلق بأزمة مُعقدة لا يمكن الانتظار طويلاً للتعاطي مع آثارها.. لأننا لا نملك رفاهية الوقت خاصـــة في ظل الظروف الضاغطة التي نشهدها.. إن أزمة الغذاء اليوم وإن كانت عالمية.. إلا أن آثارها على المنطقة العربية بشــكل خاص تظل مُقلقة.. وذلك في ظل خصــوصــيتها الجغرافية والديمغرافية وتاريخها الســياســي المُعقّد.

إن الناظر إلى مُعطيات الأمن الغذائي العربي ســـيلاحظ تزايد فجوة الغذاء والمقدرة حالياً بأكثر من 100 مليون طن من المنتجات الغذائية.. متأثرة بعدد من العوامل المتداخلة والمُعقدة منها تزايد

عدد سكان الوطن العربي، والذي من المتوقع أن يتضاعف بحلول عام 2050 ليبلغ ما يقرب من 800 مليون نسمة.. وكذا تراجع معدلات تساقط الأمطار في كافة ربوع الوطن العربي بسبب التغير المناخي.. فضلاً عن عوامل أخرى مؤثرة كتوسع النسيج العمراني واستمرار ظاهرة النزوح.. وغيرها.

السيدات والسادة،

لقد دعونا إلى هذا الاجتماع لأننا نرصد وبقلق تدهور تلك المؤشرات... وبما يستدعي تحركاً سريعاً لتعزيز القدرات العربية في مجال إنتاج الغذاء.. من أجل تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد والمؤهلات التي تتوفر عليها المنطقة العربية.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أعرض باختصار بعض الأفكار وهي:

أولاً: إن تقليص فجوة الغذاء العربية يتطلب حتماً.. وأقول حتماً.. تفعيل آلية تمويل عربية تضمن تدفق رؤوس الأموال بشكل دائم وتشجع الاستثمار في المشروعات المستدامة، التي تهدف إلى رفع القدرات العربية في مجالات الطاقة النظيفة، والزراعة الذكية المستدامة.. مع وضع آليات تنفيذية وطنية تتيح منح إعفاءات ضريبية في هذا المجال، وتشجع منح

قروضٍ ميسرة للمستثمرين.. ولصغار المزارعين بوصفهم يمثلون السواد الأعظم من المنتجين والأكثر حاجة للدعم.

ثانياً: أدت جائحة كوفيد 19 والحرب الروسية الأوكرانية إلى فتح نقاشٍ دولي حول إصلاح النظام المالي العالمي في ظل عدم استفادة الدول النامية من مؤسساته بشكل يخدُم حاجاتها التنموية دون أن يثقل كاهلها بالديون.. وأرى أن هذا النقاش يعد فرصة للدول العربية للمطالبة بإصلاحات تؤدي إلى منح تسهيلات مالية ضرورية وقروض مُيسرة موجهة لرفع قدراتها في مجال إنتاج السلع الغذائية الأساسية ومدخلاتها.

ثالثاً: إن موضوع الأمن الغذائي العربي، ونظراً لأهميته، سيظل مطروحاً على أجندة العمل العربي المشترك للفترة القادمة، خاصة في ظل وعي القيادات السياسية بأهميته.. وأشير في هذا الصدد إلى أن القمة التنموية الخامسة المُقرر عقدها في موريتانيا ستتطرق إلى موضوع التمويل.. وأرى أن تتناول ضمن أجندتها ملفاً خاصاً بموضوع تمويل الأمن الغذائي العربي للأسباب التي ذكرتُها سابقاً.

رابعاً: وفي ذات السياق أيضاً، أود أن أشير إلى أن لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك والتي تضُم كافة مؤسسات العمل العربي المنعقدة برئاستي في شهر يونيو الماضي في تونس قد وافقت على مُقترح عقد أسبوع عربي للأمن الغذائي بشكل دوري.. وأقترح أن تركز فعاليات هذا الأسبوع على موضوع

التمويل.. كما أدعوكم في هذا الشـأن إلى المسـاهمة بفاعلية في محاوره.

خامساً: إن تعزيز العمل العربي في مجال الأمن الغذائي يسـتدعي حتماً دعم مؤسـسـات العمل العربي العاملة في هذا المجال وأخص بالذكر كلاً من الأكسـاد والمنظمة العربية للتنمية الزراعية والهيئة العربية للاسـتثمار والإنماء الزراعي...وذلك من خلال زيادة مواردها المالية، خاصـة تلك الموجهة إلى تنفيذ مشروعات عربية.

وفي الختام، أوجه نداء عاجلا لتوفير الدعم المالي اللازم لإقامة مشـروعات عربية تسـد فجوة الغذاء بالتعاون بين القطاعات الحكومية ومؤسـسـات التمويل والقطاع الخاص العربي.. وأتمنى أن يكون اجتماعنا هذا بداية جادة لتنفيذ خطوات عملية في هذا الشأن.

شكـراً لكم،